الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط

European strategy to confront illegal immigration in The Mediterranean region

توفيق بوستي،

مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة 8 مايو 1945 قالمة (الجزائر)،

Boucetti.toufik@univ-guelma.dz

تاريخ الإرسال: 2021/04/25 تاريخ القبول: 2021/05/25 تاريخ النشر: 2021/06/01

****

ملخص:

يُحاول هذا المقال أن يقدم دراسة وصفية تحليلية للاستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، عبر التركيز على دوافع الظاهرة التي تتنوع ما بين الدوافع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والجغرافية والسكانية، إلى جانب التطرق لانعكاساتها على الدول الأوروبية بما فيها الإنعكاسات الأمنية والإقتصادية والإجتماعية والصحية، وصولا إإلى رصد وتحليل آليات الإستراتيجية الأوروبية لمواجهتها.

لقد تم هندسة بحثنا بالاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي والنظمي، ما مكننا من الوصول إلى عدة نتائج تتعلق بحصر دوافع وإنعكاسات الظاهرة على الأمن الأوروبي بفعل إرتباطها بظاهرة الإرهاب، وما ينجم عنه من عدم إستقرار إقتصادي وخلل في سوق العمل الأوروبية، وانتشار للعمالة العشوائية غير الضرورية، فضلا عن بروز أحياء عشوائية وفوضوية، تنتشر فيها مختلف الممارسات غير الأخلاقية، مما يؤثر على مكونات وقيم مجتمع الدول المستقبلة، وصولا إلى تحليل ورصد جملة من الآليات الأوربية المستخدمة في مواجهة الظاهرة في منطقة المتوسط.

كلمات مفتاحية:

الإستراتيجية الأوروبية، الهجرة غير الشرعية، منطقة المتوسط، الدوافع، الانعكاسات.

Abstract:

This article attempts to present a descriptive and analytical study of the European strategy to confront illegal immigration in the Mediterranean region, by focusing on the drivers of the phenomenon that vary between political, economic, social, geographical and demographic motives, in addition to addressing its implications for European countries, including the security, economic, social and health implications to monitor and analyze European strategic mechanisms to counter them

Our research has been engineered by relying on a descriptive, historical and systematic approach, which enabled us to reach several conclusions related to limiting the motives and repercussions of the phenomenon on European security due to its association with the phenomenon of terrorism, and the resulting economic instability and imbalance in the European labor market, and the spread of unnecessary random labor, as well as the emergence of random and chaotic neighborhoods, in which various immoral practices are spread, which affects the components and values of the community of independent states, leading to the analysis and monitoring of a set of European mechanisms used to confront the phenomenon in the

Mediterranean region
Key words:
European strategy, illegal immigration, Mediterranean region, motives, reflections.

مقدمة:

تعتبر الهجرة غير الشرعية إإحدى المجالات البحثية التي تعنى بها العديد من الحقول المعرفية والأكاديمية المختلفة، ففي الوقت الذي تتزاحم فيه مشاهد الهجرة غير الشرعية في حياتنا اليومية، تزداد المخاوف والتهديدات على أمن الفرد والجماعات في مختلف المجتمعات، بالنظر لإرتباط الظاهرة محل الدراسة بالعديد من التهديدات ذات الطابع العالمي، كالمخدرات والإرهاب والتطرف والإتجار بالبشر...خاصة في ظل تمدد وإنسيابية هذه التهديدات، وطبيعة الواقع الدولي المعاصر الذي يتسم باضمحلال كيانات وولادة منظومات إجتماعية وسياسية جديدة، وهو ما دفع بالعديد من الباحثين لإعتبار الهجرة غير الشرعية إإحدى النتائج الهامة، التي شهدها المجتمع الدولي في إطار الصراعات الإقليمية والدولية الراهنة[1].

كما لا يجب أن نغفل جملة من الظروف التي تعيشها الفئات الهشة والمهمشة في دول جنوب حوض المتوسط، وإرتباطها بظاهرة الهجرة غير الشرعية كالفقر والحرمان وطبيعة الأنظمة السياسية، وإنتشار الأوبئة والفساد والضعف الإقتصادي التي تعاني منها الدول المتخلفة، كل هذه العوامل ساهمت بشكل فعال في جعل الظاهرة من أهم القضايا الكوسموبوليتانية التي تحظى بمعالجات عالمية، فإحتلت بالتالي إهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية، خاصة بعد أن باتت تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين.

-أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية كبيرة بالنظر لمعالجة موضوع مهم من مواضيع الدراسات الأمنية والمتمثل في: "الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط" ، من خلال توضيح الدوافع الكامنة وراء الظاهرة، ومختلف انعكاساتها على الدول الأوروبية باعتبارها الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين، وصولا إلى رصد وتحليل مختلف الآليات الخاصة بالإستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط.

-الإشكالية:

حاولت الدول الأوروبية المطلة على حوض المتوسط وضع خطط لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والحد منها، بالرغم من حاجتها لليد العاملة خاصة وأنها أصبحت تهدد أمنها، نظرا لما يحمله المهاجرون غير

[1] مجموعة مؤلفين، ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، أعمال المؤتمر الدولي الأول، الجزء الأول، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، 17 و 18 أكتوبر 2019، ص 3

الشرعيين من عنف في محاولة تحقيق أهدافهم، إضافة إإلى اختلاف عاداتهم وطرق عيشهم عن الدول المستقبلة، وكذا تعاملهم مع منظمات الجريمة المنظمة وصعوبة إإدماجهم الاقتصادي والاجتماعي.

ومن هنا يمكن أن نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

فيما تتمثل آليات الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية عدة إشكالات فرعية:

1- ما هي دوافع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط؟

2-فيما تتمثل انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الدول الأوروبية؟

3-فيما تتمثل محاور ومضامين الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية قسمنا الدراسة إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية: قراءة في التعريف والدوافع

المبحث الثاني: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الدول الأوروبية

المبحث الثالث: آليات الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط

-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

1-التعريف بظاهرة الهجرة غير الشرعية

2-تبيان الدوافع الكامنة وراء ظهور ظاهرة الهجرة غير الشرعية

3-تسليط الضوء على مختلف آليات الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط

-فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: تعتبر العوامل الاجتماعية من أهم العوامل المسببة للهجرة غير شرعية في منطقة المتوسط

الفرضية الثانية: إن تزايد تدفق أعداد المهاجرين إلى دول الإتحاد الأوروبي أثر سلبا على الأمن المجتمعي للدول الأوروبية

الفرضية الثالثة: أمننة الهجرة غير الشرعية في الإتحاد الأوروبي أدّت إلى تبني سياسات أوروبية أمنية محضة للحد منها.

-المناهج المستخدمة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على تكاملية منهجية فرضتها طبيعة الدراسة، من خلال الاعتماد على المنهج التاريخي عبر تتبع تطور مسار الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، إلى جانب الاعتماد على المنهج النظمي من خلال دخول مدخلات من البيئة الداخلية والخارجية، تتمثل في الدوافع والعوامل المسببة للهجرة غير الشرعية إلى الهيئات الحكومية، فتدخل في عملية تحويل بالنسبة للمؤسسات

والحكومات الأوروبية، ثم تخرج في شكل سياسات وإجراءات لمواجهة الهجرة غير الشرعية، وما ينجم عنه من انعكاسات لهذه الظاهرة ترجع للبيئة الداخلية والخارجية عبر التغذية العكسية.

المبحث الأول

الهجرة غير الشرعية: قراءة في التعريف والدوافع

نُحَاول في هذا الصدد التطرق لتعريف الهجرة غير الشرعية، إلى جانب التركيز على دوافعها المختلفة:

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

من الصعب إيجاد تعريف دقيق للهجرة غير الشرعية كغيرها من مصطلحات العلوم الإجتماعية، التي يصعب إيجاد تعريف دقيق لها، وذلك نظرا لتعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول حول الهجرة غير الشرعية، وكذا لاختلاف أغراضها التي ترمي إليها، غير أنه لتعريفها لا بد من تعريف الهجرة أولا.

الفرع الأول: تعريف الهجرة:

تُعرف الهجرة على أنها:" الدخول أو الخروج غير القانوني من وإلى إقليم أية دولة، من قبل أفراد أو جماعة ومن غير الأمان المحدد لذلك، دون التقييد والاعتماد بالضوابط والشروط الشرعية، التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد، وتشمل وضع المهاجر غير الشرعي أصنافا متباينة من المهاجرين منهم[1]:

1- الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني

2- الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية

3- الأشخاص الذين يشغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها.

4- الأشخاص الذين يستغلون منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل

كما تعني الهجرة بالمقابل الانتقال للعيش من مكان لأخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، ويُستثنى من ذلك الزيارة للسياحة أو العلاج أو خلافه، وقد تكون هذه الهجرة من دولة إلى دولة أو من قارة إلى قارة فتسمى هجرة دولية، وقد تكون الهجرة من مدينة إلى مدينة داخل القطر الواحد أو من قرية إلى مدينة أو نحو ذلك فتسمى هجرة داخلية، وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم مثلما هو الشأن بالنسبة للهجرات القصيرة والتي قد تكون دائمة أو غير مؤقتة[2].

كما تُعد هجرة البشر من منطقة لأخرى ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان، حيث كانت الظروف الحياتية والمناخية تفرض على الفرد الانتقال المستمر من مكان إلى أخر، فالمجاعات والفقر والزلازل والفيضانات

---

[1] أحمد رشاد سلام ، **الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة**، ط1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2010)، ص ص203-204

[2] علي عبد الرزاق جلبي، **علم اجتماع السكان**،(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005)، ص313

وانتشار الأمراض والحروب الأهلية كلها عوامل فرضت على الإنسان الهجرة من الموطن الرئيسي إلى دول ومناطق أخرى[1].

إذن فإن العوائق التي يجدها الأفراد في طريقهم نحو التنقل، بغرض هجرة دولية شرعية تُحتم عليهم اللجوء إلى الطريقة غير شرعية، فالغاية تبرر الوسيلة فتصبح بذلك هجرتهم غير شرعية.

الفرع الثاني: تعريف الهجرة غير الشرعية

عرفت الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها: **"دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى، عن طريق البر أو البحر أو الجو، ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة"**[2].

بالمقابل يعرف المكتب الدولي للعمل المهاجر غير الشرعي بأنه: **" كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية"**[3].

كما عرفه الإتحاد الأوروبي بأنه: **"تدبير الدخول غير المشروع من وإلى أي إقليم بأي دولة، من قبل أفراد أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك، دون التقيد بالضوابط والشروط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد"**[4].

وبالتالي فإن مفهوم الهجرة غير الشرعية يُستخدم بمعنى قانوني بالدرجة الأولى، وهو ينطوي على دلالة مخالفته للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول، فتعرف بذلك بأنها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية، حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة، وهي تظهر فيما يلي[5]:

1-دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك، وغالبا ما يتم ذلك بطرق التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية أو الجبلية أو عبر البحار والمناطق الساحلية.

---

[1] دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، جامعة الجزائر 3، العدد5، (أكتوبر2014)، ص126

[2] خليفة مصطفى غرايبية، هجرة الشباب العربي غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، **مجلة دراسات وأبحاث**، جامعة الجلفة، المجلد7، العدد19، (2017)، ص91

[3] Bureau International du travail, Une Approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisée conférence internationale du BIT 92 me session, Rapport n °6. Genève, 2004, pp15-21

[4] سارة قوراري، دور الإتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، جامعة باتنة 1، العدد 10، (جانفي 2017)، ص450

[5] طارق فتح الله خضر ،**قرارات أبعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها** ، (القاهرة : د،د،ن ،2003)، ص31

2 -دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة، وبقاؤه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كأن يكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحة أو زيارة الأقارب ثم المكوث والاستقرار في الدول المستضيفة.

3- دخول الشخص لحدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، بغرض إيقاع الأذى بالسكان المقيمين والعمل على تهديد أمن الدولة لغايات سياسية أو اجتماعية، وغالبا ما يقترن هذا الشكل بعمليات الإرهاب.

المطلب الثاني: دوافع الهجرة غير الشرعية

يقف وراء الهجرة غير الشرعية جملة من العوامل التي يمكن إجمالها فيما يلي:

الفرع الأول: الدوافع الاقتصادية

للدوافع الاقتصادية دور كبير ودافعا قويا محركا للهجرة غير الشرعية، فالمستوى المعيشي للمجتمع يقاس بدرجة رعاية المجتمع للأعضاء الداخلين في تكوينه[1]، حيث يُعد البحث عن الرزق لتوفير حياة أمنة رغدة من أول الدوافع وأهمها، إذ يؤدي بالمهاجرين إلى ترك أوطانهم والهجرة إلى الدولة التي يجدون بها فرص العمل لكسب الرزق[2]، إلى جانب التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، والتي تشهد غالبا افتقارا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، في مقابل الحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة[3].

الفرع الثاني: الدوافع الاجتماعية

وتتمثل في عدم توفر السلم والأمن الاجتماعي وهذا بفعل شيوع الظاهرة الطبقية على المستوى القبلي والطائفي أو العرقي، وتغليب الأغلبية على الأقلية أو العكس، كما ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباط طرديا، فتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونه عامل اقتصادي إلا أن له انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في المجتمع التي تنشأ فيه، بالمقابل فإنه من النتائج الخطيرة المترتبة على الانفجار الديمغرافي ظهور مشكلة البطالة، التي باتت تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية، وحتى الحاصلين على الشهادات العليا فيتجهون إلى طلبها من الخارج، كذلك الفشل في حل المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض[4].

---

[1] Mailloux, N. Le criminel triste méconnu de la criminologie contemporaine. **Annales internationales de criminologie**, vol 22,1984, p12.

[2] إسماعيل محمد أحمد، **الاستخدام العربي للعمالة المصرية: دراسة مقارنة**،(القاهرة: دار النهضة العربية، 1991)، ص52

[3] محمد الخشاني، أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، الجزيرة نت، تم النشر بتاريخ:2005/3/11، وتم الإطلاع عليه بتاريخ: 2021/4/16، متوفر على الرابط:https://bit.ly/3eaKy02

[4] نصير لعرباوي، حدة قرعيش، الأمن الإنساني كمقاربة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مرجع سابق، ص65

الفرع الثالث: الدوافع السياسية

تميزت نهاية القرن العشرين بتنامي حركة اللاجئين بصفة فردية أو جماعية، بفعل الحروب والنزاعات الداخلية الناجمة عن الصراعات العرقية أو العقائدية(الفرار من الحروب الأهلية في بلد المنشأ نتيجة الاضطهاد الديني، الترهيب، القمع، الإبادة الجماعية) والمخاطر التي يتعرض لها المدنيون أثناء الحرب(أحد الحركيات السببية التي تُجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا)، التي شهدتها العديد من مناطق العالم وإنتهاكات حقوق الإنسان، بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، تُعد أحد الأسباب الأساسية لحركات الهجرة غير الشرعية، التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا، وهو ما يطلق عليها بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي[1].

هذا وتُعتبر منطقة جنوب المتوسط من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين، بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي، حيث تعرف القارة الإفريقية نزاعات ذات طابع اقتصادي كنزاعات البحيرات الكبرى، أو ذات طابع عرقي يبدأ داخل دولة ما ثم يتحول إلى نزاعات ما بين الدول كما هو الشأن بالنسبة لبحيرة الكونغو، والنتيجة الحتمية لهذه النزاعات عشرات الآلاف من المُهَجرين واللاجئين كانوا أم مهاجرين غير شرعيين[2].

الفرع الرابع: الدوافع الجغرافية والسكانية

يُعتبر القرب الجغرافي للقارة الإفريقية والأسيوية من القارة الأوربية أحد دوافع الهجرة غير الشرعية، بحيث لا تبعد أوروبا عن قارة إفريقيا سوى **14** كلم غربا، كما يعد قسوة المناخ الإفريقي كالجفاف والقحط، وانتشار الأمراض المستعصية والأوبئة أحد أسباب الهجرة أيضا، حيث تتلف سنويا مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية نتيجة التصحر والسيول الجارفة، إضافة إلى غزو أسراب الجراد للعديد من الدول الإفريقية كالسودان وتشاد والمغرب، كما يُعتبر الانفجار السكاني أحد العوامل المحفزة على الهجرة نظرا لتدني مستوى المعيشة وانخفاض الدخل الفردي والقدرة الشرائية، نظرا لتجاوز معدلات نمو السكان معدلات النمو الاقتصادي، ما جعل الضفة الجنوبية للمتوسط تتطلع لأسواق عمل خارجية، لا تحتاج تكوين متخصص كقطاع الزراعة أو أعمال النظافة، أو من خلال العمل في المطاعم أو في قطاع البناء[3].

---

[1] نفس المرجع، ص65

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **النزاعات في القارة الإفريقية انكسار أم انحسار مؤقت**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005)، ص89

[3] منال بوكورو، مكافحة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، المجلد 9، العدد 3، (ديسمبر 2018)، ص386

المبحث الثاني

إانعكاسات الهجرة غير الشرعية على الدول الأوروبية

يترتب على الهجرة غير الشرعية عدة إنعكاسات على الدول الأوروبية، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

المطلب الأول: الانعكاسات الأمنية

يُعتبر البعد الأمني من أهم أبعاد الأمن التي تمثل أولوية بالنسبة للأمن القومي الأوروبي، ونظرا لتأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على هذا الجانب تم اعتبارها تهديدا أمنيا مباشرا وجب مواجهته،لذلك فهي تحمل في ثناياها العديد من المشاكل مما جعلها مصدر قلق لكثير من الدول وصناع القرار على السواء، وذلك لارتباطها بالجريمة والإرهاب والأمراض بالإضافة إلى المستوى الاقتصادي والثقافي والهوية الوطنية ومعايير التعليم وغيرها من المشاكل، هذه الأخيرة لها انعكاسات خطيرة على استقرار الدول وأمنها[1]، لذلك يُعتبر مسار أمننة الهجرة غير الشرعية المُكرسة في المنظومات القانونية والقيمية لدى الدول والمجتمعات الأوروبية، نتيجة لتغير البيئة الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث أصبحت هاجسا أمنيا استنادا إلى العوامل التالية[2]:

1-اعتبار الهجرة تهديدا للأمن السوسيواقتصادي، حيث ترتبط بأزمات البطالة والدولة المحتكرة

2-أنها تتعلق بالهاجس الأمني الذي يرتبط بقضايا الهجرة وارتباطها بالسيادة والأمن القومي

3-ارتباط الهجرة غير الشرعية بمسألة الأمن الهوياتي والثقافي إثر تنامي الهواجس الديموغرافية من الآخر

4-ارتباطها بالأمن السياسي الذي يتعرض للتهديد نتيجة الرهانات السياسية المتعلقة بالمواطنة وتزايد الخطابات العنصرية.

بالمقابل، يؤدي تزايد تدفق أعداد المهاجرين إلى تهديد الأمن المجتمعي الأوروبي، من خلال الربط بين المهاجرين ومشاكل البطالة والجريمة المنظمة بكل أنواعها كتجارة المخدرات والتهديدات الإرهابية، وهو ما دفع الدول الأوروبية إلى تعزيز جهودها الهادفة إلى حمايتها من خطر المساس بالانسجام الاجتماعي الأوروبي، وتآكل الهوية الوطنية وعدم الاستقرار السياسي والأمني وتهديد الأمن الوظيفي للأوروبيين، كُل هذه المخاوف جعلت الهجرة على رأس جدول أعمال العديد من الناخبين الأوروبيين، الذين سعوا إلى ضبط النظام العام والأمن

---

[1] أمبارك إدريس طاهر الدغاري، مخاطر الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها، **المجلة الليبية العالمية**، كلية التربية، المرج، جامعة بنغازي، ليبيا، العدد8، (نوفمبر 2016)، ص9

[2] للمزيد أنظر: طاهر أميرة، بونيف سامي محمد، ظاهرة الهجرة في المنطقة الأورومغاربية، الحركيات والتداعيات-دراسة في تأثيرات التحولات السياسية ما بعد 2011، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلد7، العدد 2،(2020)، ص90

Et : Anastassia Tssakoula. Control de l'Immigration : mythes et réalités. Cultures et conflits .Introduction n °26-27(1997) pp9-14, obtenu en parcourant:https://bit.ly/3x0HxYQ

الداخلي، كما تم تبني مثل هذه المخاوف وتعزيزها من قبل وسائل الإعلام، مما أدخل الحكومات الأوروبية فيصلب القضية وجعلها مضطرة للرد[1].

كما تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى تهديد الأمن الوطني، من خلال إمكانية زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين، مما يؤدي إلى ظهور الخلايا الإرهابية التي تحدث نزاعات ومشكلات أمنية في الدول المستقبلة للمهاجرين، وكذا المساعدة على تهريب أسلحة ومتفجرات وذخائر للدول المهاجر إليها بهدف زعزعة أمنها[2]، وفي هذا الإطار فقد حذّر وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير:" **من إمكانية تكثيف العصابات في ليبيا نشاطها في تهريب اللاجئين عبر البحر المتوسط إلى أوروبا، موضحا أن التغلب على عصابات الإرهاب وجرائم التهريب مرهون بعودة ليبيا مرة أخرى لتكون قادرة على التحرك**"[3].

كما تشكل الهجرة غير الشرعية تهديدا واضحا لأمن دولة المقصد، وذلك من خلال تزايد نسبة الجريمة عند المهاجرين غير الشرعيين، من خلال تورطهم في ارتكاب السلوك الإجرامي الذي يتعارض مع قيم دول المقصد،عبر الانخراط في العصابات التي يُكَوّنها الناشطون في مجال تجارة المخدرات[4]، إذ أن معدل جرائم الشباب من المهاجرين يزداد طرديا بزيادتهم في المجتمعات المُستقبلة، حيث تنحصر تلك الجرائم بصورة عامة في عمليات السطو والنهب والسرقة، وتخريب الممتلكات العامة والخاصة والاعتداءات على الناس وتهديدهم فضلا عن القتل المتعمد، وقد زاد من أعدادهم انعزالهم في أحياء على أطراف المدن أين تظهر صعوبة تأقلمهم في المجتمعات الجديدة[5] .

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية

على الرغم من الأهمية الاقتصادية للهجرة إلى أوروبا والمتمثلة في حاجة هذه القارة إلى اليد العاملة التي تُسَاهم بشكل كبير في ضمان التوازن، خاصة في ظل معاناة الدول الأوروبية من انخفاض نسب النمو الديمغرافي وشيخوخة سُكانها، مما يعني أنّ المُهاجرينغيرالشرعييننيُمثلونفرصللمُستخدمينالأوروبيينوللإقتصادالأوروبي على حد سواء،إلا أن هذا في حد ذاته يُعد مشكلا أساسيا وخللا في سوق العمل الأوروبية، باعتباره منافسا قويا للأيدي العاملة المحلية، وذلك لانتشار العمالة العشوائية غير الضرورية ذات الإنتاجية المنخفضة، وظهور سوق

---

[1] Alessandra buonfino, securitising migration,open democracy, 12february, 2004, at: https://bit.ly/3gi4b9o

[2]للمزيد أنظر : عبد الله سعود السراني، **العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم** ، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف للعوم الأمنية، 2010)، ص113

[3]وريدة جندلي ، الهجرة غير الشرعية: انعكاساتها الأمنية وسبل مكافحتها بين الواقع والتحديات، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية** ، جامعة المسيلة، المجلد 3، العدد1، (مارس 2018)، ص65

[4]عبد الله سعود السراني، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، مرجع سابق، ص112

[5]عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**،(الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008)، ص71

ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل[1]، وكذا شروط قاسية للعمل إضافة إلى زيادة تفشي البطالة في الدول الأوروبية، نتيجة لتفشي اليد العاملة الرخيصة التي تقبل القيام بالأعمال الشاقة التي يرفُضها الأوروبيون الأصليون[2].

كما أن الدول الأوروبية تتكبد الكثير من المبالغ المالية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، بدءا من القبض على المتخلفين ومرورا بحجزهم، وانتهاء بترحيل الكثير منهم على حسابها لأنهم لا يمتلكون قيمة التذاكر، كما أنه ولأسباب إنسانية يتم توفير السكن والطعام غالبا للمحتجزين منهم حتى يتم ترحيلهم، إلى جانب الإجراءات العديدة التي يجب اتخاذها حتى يتم ترحيلهم كالتنسيق مع السفارات وشركات الطيران والسفن، فكل ذلك يكلف الكثير من الأموال التي تصرف في هذا الشأن[3].

المطلب الثالث: الانعكاسات الاجتماعية والصحية

تؤثر الهجرة غير الشرعية من الناحية الاجتماعية والصحية على **الدول الأوروبية المستقبلة** من خلال تكتل المهاجرين غير الشرعيين، مما سيؤدي إلى بروز أحياء عشوائية وفوضوية، تنتشر فيها مختلف الممارسات غير الأخلاقية، مما قد يؤثر حتى على مكونات وقيم مجتمع الدولة المستقبلة، ناهيك عن تنقل الأمراض التي يحملها المهاجرون غير الشرعيون مثل الإيدز والكوليرا وغيرها من الأمراض المستعصية[4].

كما أن للهجرة غير الشرعية تأثير سلبي على خصوصيات **دول العبور** المستقبلة لها، ففي الميدان الاجتماعي يعمل المهاجرون غير الشرعيين على نصب الخيم، أو حتى التسول في مختلف الأماكن مما يشوه المنظر الجمالي لبلدان العبور باتجاه أوروبا كالجزائر، التي عرفت لجوء المهاجرين الأفارقة القادمين من دول النيجر، تشاد، وأسهمت في رواج استهلاك المخدرات والمتاجرة بهما، إلى جانب ظهور أقليات ذات نزعة دينية مسيحية في الجنوب الكبير خاصة في مدينة تمنراست وانتشار أعمال الشعوذة[5].

أما في الميدان الصحي، فتؤدي إلى انتشار الأمراض الفتاكة أو المعدية كمرض فقدان المناعة المكتسبة (السيدا)، حيث نجد أن هذا المرض في تزايد مستمر خاصة في الولايات الحدودية، بالإضافة إلى ذلك فإن

---

[1] سفيان بولسنان، "الهجرة غير الشرعية والإتحاد الأوروبي: قراءة في أمننة الظاهرة"، **مجلة العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، العراق، عدد 55، (2018)، ص 217

[2] نصير خلفة، مسألة الهجرة غير الشرعية في علاقات التعاون بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، **مجلة الرائد في الدراسات السياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد1، العدد1،(نوفمبر 2019)، ص43

[3] نادية بن ورقلة، حني حسين، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الدول الأوروبية وأبعادها الاقتصادية والديمغرافية، **مجلة الباحث للعلوم الرياضية والإجتماعية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 2، العدد2، (جوان 2019) ، ص232

[4] سليم بلحماش، الجهود الأورو-متوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد4، العدد1، (جوان2018)، ص145

[5] نصير لعرباوي، حدة قرعيش، الأمن الإنساني كمقاربة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مرجع سابق، ص ص66-67

الظروف المزرية للإقامة في البيوت القصديرية، ساعد على ظهور أوبئة خطيرة يصعب التصدي لها كداء السل وانتشار الأوبئة كالتيفوئيد والأمراض الجلدية وغيرها[1].

المبحث الثالث

آليات الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط

يمكن إجمال السياسات الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط فيما يلي:

المطلب الأول: الآليات السياسية في الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط

تقوم الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية على جملة من الآليات السياسية والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

الفرع الأول: ميثاق الهجرة الأوروبي 2008

هو ميثاق مخصص لتنظيم الهجرة الشرعية مع مراعاة خصائص الدول الأعضاء، وتعزيز الإدماج مع التركيز على مراقبة الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي، حيث أعطيت لها أولوية الاهتمامات في هذا الميثاق الذي يساهم بشراكة مع دول المنشأ والعبور من أجل تحسين الظروف المعيشية في دول الانطلاق[2].

وفي هذا الإطار يقول الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي:**"لقد بنينا بالإجماع ميثاق الهجرة، وكما تعلمون هذه القضية على رأس أولويات الرئاسة الفرنسية خلال مؤتمر القمة الأوروبي الذي إنعقد في بروكسل، مضيفا بأن أوروبا لديها اليوم سياسة حقيقية للهجرة"**[3]، ويتضمن الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء السياسي مبادئ توجيهية من خلال القواعد الواردة في الميثاق على ما يسمى البطاقة الزرقاء، وهي وثيقة تُمنح للأجانب من ذوي المؤهلات المهنية العالية، والذين يأتون من دول خارج الإتحاد الأوروبي لأجل العمل، حيث تمنحهم وعائلاتهم حق الإقامة لفترات محددة في أراضي دول الإتحاد، إلا أن ميثاق الهجرة الأوروبي تضمن نقاطا مثيرة للجدل من بينها تلك التي تنص على أن المهاجرين السريين الذين يقاومون الترحيل يمكن إحتجازهم لفترة طويلة تصل إلى 18 شهرا ومنعهم من الدخول من جديد إلى دول الإتحاد الأوروبي لمدة خمس سنوات لاحقة[4].

الفرع الثاني: إتفاقية الشراكة في إطار إتفاقية برشلونة 1995

عالج مؤتمر برشلونة مسألة الهجرة غير الشرعية في المتوسط في الفصل الثالث الخاص بـ "الشراكة في المجالات الإجتماعية والإقتصادية والإنسانية"، كما يلاحظ بشارة خضر أن إدراج مسألة الهجرة غير الشرعية

---

[1] نفس المرجع ، ص67

[2] Isabel Sch äfer, politiques migratoires et identitaires de l'union europ éenne (UE) dans l'espace euro-m éditerran éen Berlin: Humboldt universitat zu berlin 2010

[3] سارة قوراري، دور الإتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، مرجع سابق، ص458

[4] سارة قوراري، دور الإتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، مرجع سابق ، ص458

ضمن "المخاطر العابرة للقوميات" مع الإرهاب والجريمة المنظمة يعد تجريما للظاهرة، وهو ما يُضفي على السياسات الأوروبية سمة اللاواقعية، وصفة اللاإنسانية خصوصا"[1].

بالمقابل، يركز مشروع الشراكة على رصد وتحليل توقعات حركات الهجرة وأسبابها وتأثيرها في أوروبا والبلدان المتوسطية الشريكة، وقد اتبع البرنامج نهج شامل يغطي جميع الجوانب الديموغرافية والاقتصادية والقانونية، والقضايا الاجتماعية والسياسية، وقد شاركت كل من الجزائر، مصر، الكيان الصهيوني، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، فلسطين، تونس وتركيا في إعداد ونشر دراسات حول المجالات المختلفة القانونية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التقرير السنوي عن الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط، و16 تقرير ببث و37ملاحظة للتحليل، وقُدرت تكلفة تمويل المشروع الأول الذي امتد من 2004-2007 بمليوني أورو[2].

أما الطبعة الثانية من المشروع فقد امتدت من 2008 إلى غاية سنة 2011، وقد ضمت كل الدول سابقة الذكر مع ميزانية مقدرة بخمس ملايين أورو، وكان الغرض من هذا المشروع تعزيز التعاون في مجال إدارة الهجرة، من أجل السماح للشركاء بإيجاد حلول أكثر فعالية، وبالمقابل يهدف المشروع على وجه الخصوص إلى إنشاء آليات لتشجيع فرص الهجرة القانونية، من أجل دعم وتعزيز الروابط بين الهجرة والتنمية، وكذا تكثيف الأنشطة الرامية إلى الحد من الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وإدارة التدفقات المختلطة[3].

الفرع الثالث: سياسة الجوار الأوروبية

أطلق الإتحاد الأوروبي سياسته للجوار في 29 أكتوبر 2004، حيث جاء في الوثيقة المنشأة لهذه السياسة الجديدة أن الإتحاد الأوروبي " طور رفقة الدول المجاورة له علاقات تفضيلية، بهدف خلق فضاء للطمأنينة، وحسن الجوار، قائمة على قيم الإتحاد وتتميز بعلاقات قوية وسلمية أساسها التعاون،غير أن الملاحظ للواقع العملي يدرك أن هذه السياسة الأوروبية الجديدة كان لها أهدافا أخرى أمنية على وجه التحديد، فقد تزامنت هذه السياسة مع فشل المقاربات متعددة الأطراف (مسار برشلونة) بسبب الصراعات داخل الفضاء المتوسطي لذلك توجه الإتحاد إلى المقاربة ثنائية الأطراف أي مع كل دولة على حدة، كما جاءت هذه السياسة الأوروبية للجوار بهدف التصدي للتهديدات الجديدة، والتي عبرت عنها الوثيقة الأوروبية للأمن الصادرة في ديسمبر 2003، ومنها الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب المتوسط[4].

الفرع الرابع: مشروع الإتحاد من أجل المتوسط

---

[1] سمير قط، أطر التعاون الأوروبية – المغاربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في المتوسط الغربي، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 4، العدد 1، (2020)، ص60

[2] Commission européenne, Office de coopération Europe Aïd, partenariat euro-méditerranéen : Coopération régionale Panorama des programmes et des projets. Bruxelles, sans date, p.15.

[3] Commission européenne, Office de coopération Europe Aïd, partenariat euro-méditerranéen : Coopération régionale Panorama des programmes et des projets,op-cit, p.16.

[4] سمير قط، أطر التعاون الأوروبية – المغاربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في المتوسط الغربي، مرجع سابق، ص61

وهو المشروع الذي ظهر سنة 2007م، وأعلن عنه الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي كبرنامج مكمل لآليات التعاون الأورومتوسطي وسياسة الجوار الأوروبية، وما يجدر الإشارة إليه أن حصيلة التعاون الأورومتوسطي هزيلة جدا بسبب إنشغال الإتحاد الأوروبي بتنمية الدول التي انضمت مؤخرا له، أكثر من إهتمامه بدول جنوب المتوسط[1].

الفرع الخامس: مبادرة 5+5

لقد اتخذت آلية 5+5 لدول غرب البحر المتوسط في اجتماعها بتونس عام 2002 بعض التدابير الخاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية والتي تلخصت في[2]:

1-تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات التقنية بين البلدان الأصلية، ودول العبور وبلدان الاستقبال من أجل منع ومكافحة الهجرة غير الشرعية

2- تدعيم وإضفاء فعالية أكبر على التعاون، من أجل مكافحة ومقاومة الهجرة غير الشرعية في البلدان المرسلة وبلدان العبور والاستقبال، من خلال اعتماد مقاربة متوازنة ومتناسقة في هذا المجال، وخاصة من خلال تطوير آليات مقاومة الشبكات التي تستعمل في التهريب غير القانوني للبشر والاتجار بهم...

الفرع السادس: بيان الرباط 2006

في 13 جويلية 2006 طلبت 60 دولة إفريقية وأوروبية مُسَاعدة المُفوضية العليا لشؤون اللاجئين في مُعَالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا، فغالبا ما يمتزج اللاجئون مع المهاجرون غير الشرعيين، وهذا ما سبب قلقا كبيرة بالنسبة للمفوضية نفسها، وبذلك فقد أصدر 57 وزيرا من بينهم 30 وزيرا أوروبيا و27 وزيرا إفريقيا في العاصمة المغربية الرباط بيانا اتفقوا فيه على التعاون وحمل المسؤولية المشتركة في معالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا مع احترام حقوق المهاجرين واللاجئين وتوفير الحماية الدولية تماشيا مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة[3].

المطلب الثاني: البعد الأمني في السياسات الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط

عمل الإتحاد الأوروبي على رصد مجموعة من الإجراءات والسياسات في إطار أمننة الهجرة غير الشرعية، والتي يُمكن إجمالها فيما يلي:

الفرع الأول:إنشاء الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود

تأسست هذه الوكالة في سياق تحول الهجرة غير الشرعية إلى معضلة أمنية في أوروبا، فقد تم إنشاء هذه الوكالة في 26 أكتوبر2004م، بهدف رئيسي يتمثل في دعم التعاون من الناحية العملية بين الدول الأوروبية، فيما

---

[1] سارة قوراري، دور الإتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، مرجع سابق، ص458

[2] دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها، مرجع سابق، ص150

[3] نفس المرجع، ص151

يتعلق بحدودها الخارجية، وذلك في ضوء تزايد معدلات تدفق المهاجرين غير الشرعيين وتوسع الإتحاد الأوروبي، إلى جانب الربط المباشر بين المهاجرين والإرهاب في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر2001م، وبدأت هذه الوكالة وظيفتها رسميا في أكتوبر2005، وأسست مركزها في " وارسو"، حيث تمثلت مهمتها الرئيسية في حراسة الحدود خاصة على سواحل البحر الأبيض المتوسط، ناهيك عن تطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية من خلال تنسيق عمليات مشتركة لدولها الأعضاء[1]، وبالمقابل تم تكثيف مراقبة الحدود، حيث كان رد الإتحاد الأوروبي الأبرز في هذه الفترة هو تكثيف سياسات مراقبة الحدود البرية والبحرية من خلال تعبئة الوكالة الأوروبية لحماية الحدود والسواحل **Frontex** في **20** فيفري **2011** للقيام بعملية مشتركة، الهدف منها مساعدة إيطاليا في السيطرة على السفن التي تحمل المهاجرين واللاجئين[2].

الفرع الثاني: إنشاء مراكز اعتقال واحتجاز المهاجرين غير الشرعيين

لقد قامت دول الإتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز اعتقال، خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم القبض عليهم على السواحل الأوروبية، حيثي تم احتجازهم ومن ثم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، ولا توجد في هذه المراكز أدنى المعايير الإنسانية المطلوبة في الاعتقال، وقد سمح القانون الجديد الذي أصدره البرلمان الأوروبي في عام 2008 باحتجاز المهاجرين غير الموثقين وملتمسي اللجوء السياسي الذين لم يوافق على طلباتهم، ومن بين الفئات التي يمسها الاحتجاز الأطفال غير المصحوبين بالكبار، لمدة أقصاها 18 شهرا، مع السماح بالحضر لمدة 5 سنوات على الدخول إلى الإتحاد، وقد انتقد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في أكتوبر2008 فترات الاحتجاز الواردة في القرار، ورآها مفرطة وتؤدي إلى الإضرار بحق المهاجرين في الحرية، كما تعرضت مراكز الاحتجاز لانتقادات المنظمات الحقوقية، لاسيما في ما يتعلق بوجود مزاعم المعاملة السيئة وغير الإنسانية في حق المحتجزين، من خلال شهادة الصليب الأحمر ومفوضية شؤون اللاجئين[3].

كما تقدمت كل من ألمانيا وبريطانيا باقتراح نقل معسكرات الاحتجاز بالإتحاد الأوروبي إلى دول شمال إفريقيا، على أن تتولى المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين عملية فحص طلبات ملتمسي اللجوء، وتحديد ما إذا كان المحتجزون الراغبون في الهجرة يستحقون وضعية اللاجئ أملا، وهي الفكرة التي طُرِحَتْ أثناء عقد قمة الإتحاد الأوروبي في جوان 2003 ، حيث تمت الدعوة إلى أن تقوم المفوضية الأوروبية خلال عام بإعداد إجراءات لنظام أكثر يُسرا وسُهولة في الإدارة، بغية تنظيم دخولا لأفراد إلى الإتحاد الأوروبي ممن هم بحاجة لحماية

---

[1] سفيان بولسنان، "الهجرة غير الشرعية والإتحاد الأوروبي: قراءة في أمننة الظاهرة"، مرجع سابق، ص 222

[2] بلعربي علي، "أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي : دراسة تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، المجلد 10، العدد 2، (سبتمبر 2019)، ص878

[3] خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص 90

الدولة، غير أنه وبعد عام من ذلك روجت المفوضية الأوروبية لفكرة توظيف اللاجئين في الإتحاد الأوروبي بالتنسيق مع المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين[1].

الفرع الثالث: الضغط على السلطات الجديدة في شمال أفريقيا خاصة في تونس وليبيا للتعاون للحد من الهجرة غير الشرعية

بدأ الإتحاد الأوروبي في مرحلة مبكرة نسبيا بممارسة الضغط على الديمقراطيات الناشئة في شمال إفريقيا من أجل التعاون في منع الهجرة غير الشرعية، وفي هذا الإطار سارعت بعض الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بشكل مُنفرد إلى وضع ترتيبات ثنائية جديدة مع بعض السلطات الانتقالية، وفي هذا الإطار تحركت إيطاليا بسرعة لإبرام اتفاق عاجل مع تونس في 5 أفريل 2011 بغية إعادة المهاجرين التونسيين إلى أرض الوطن، حيث قدمت إيطاليا بموجبه 200 مليون يورو كمساعدات وائتمان، مقابل ضمان تعاون دولة تونس في منع المزيد من المغادرين والالتزام بقبول المهاجرين العائدين، وهو ما ساعد بشكل فوري في انخفاض تدفق المهاجرين التونسيين بما نسبته 75%، وفي نفس الإطار توصلت إيطاليا إلى عقد اتفاق مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي في 17 جوان 2011 ،قصد التعاون في مكافحة الهجرة غير الشرعية، بما في ذلك عودة المهاجرين غير الشرعيين، وبموجب هذا الاتفاق تم إعادة أكثر من 13000 مهاجر ليبي في الفترة الممتدة من جانفي إلى جويلية 2011[2].

الفرع الرابع: بناء الحواجز الحدودية " النموذج الإسباني

منذ انضمام إسبانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1986م، تم اعتبار جزيرتي سبتة ومليلية تابعة للأراضي الأوروبية، والخط الأمامي لما يسمى " أوروبا الحصينة " أو " أوروبا القلعة "، وفي عام 1993 بدأ تسييج محيط المدينتين بدعوى منع الهجرة غير الشرعية، وتعزيز هذه السياجات وتجديدها باستعمال تقنيات متطورة من ضمنها كاميرات الأشعة ما تحت الحمراء وأجهزة الاستشعار البصري والصوتي وأبراج المراقبة وأنظمة الرادار[3].

كما خصصت وزارة الدفاع الإسبانية قمرا اصطناعيا لمراقبة قوارب المهاجرين القادمة من إفريقيا باتجاه سواحل إسبانيا والبرتغال، حيث يغطي القمر الصناعي "سباسنات "إسبانيا والبرتغال ودول إفريقيا الغربية مثل السينغال وموريتانيا ومالي، وكانت إسبانيا قد نشرت منذ 2001 رادارات إلكترونية على طول سواحلها في مضيق جبل طارق وسواحل جزر الخالدات بغية مراقبتها[4].

---

[1] فتيحة ليتيم ونادية ليتيم،"البعد الأمني في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، **مجلة السياسة الدولية**، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3ecFGYa

[2] علي بلعربي، "أمننة الهجرة في سياسات الإتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي"، مرجع سابق، ص878

[3] سعيد صديقي، " تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة :مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية"،**رؤى إستراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، جوان 2013، ص100

[4] ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، مرجع سابق، ص121

الفرع الخامس: دور نظام شنغن للمعلومات

هي واحدة من أهم قواعد البيانات التي تستخدم على نطاق واسع لضبط الهجرة والحدود في الإتحاد الأوروبي، فهي تُصور كأداة للتعويض عن انعدام الأمن التي انطوى عنها رفع الحدود الداخلية للإتحاد في إطار نظام شنغن، وتم تأسيسها عام **1988** لترتبط بنظام مركزي مقره بمدينة ستراسبورغ بفرنسا، حيث تم تعيين هذه الأخيرة المسؤول التقني للنظام**SIS**[1].

كما يتم استخدام النظام**SIS** من قبل حرس الحدود والشرطة والجمارك والسلطات القضائية في جميع أنحاء منطقة شنغن، لجمع معلومات عن الأشخاص الذين قد يكونون متورطين في جريمة ما، أو قد لا يكون لهم الحق في الدخول أو البقاء في الإتحاد الأوروبي، كما تم إدخال المعلومات في الهيئة العامة للاستعلامات من قبل السلطات الوطنية وإرسالها عبر النظام المركزي لجميع دول فضاء شنغن، إذ يعتبر نظام شنغن للمعلومات دليل يقدم للتبادل بين دول الإتحاد بواسطة معلومات تكميلية عن التنبيهات المخزنة في الهيئة الهامة للاستعلامات[2].

الفرع السادس: معالجة أزمة اللاجئين في شمال إفريقيا

أثمرت الجهود المبذولة للتخفيف من حدة أزمة اللاجئين في شمال إفريقيا في ديسمبر**2011**، بإطلاق المفوضية الأوروبية برنامج الحماية الإقليمية **RPP** في شمال إفريقيا، والمصمّم لغرض بناء القدرات لمساعدة اللاجئين في المنطقة – ولاسيما تونس ومصر وفي نهاية المطاف ليبيا- حيث يتم دعمه من قبل الإتحاد الأوروبي ويعتمد على شراكة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، التي ستزود الإتحاد الأوروبي ببعض الوسائل اللازمة لإدارة أزمات اللاجئين خارج الحدود الأوروبية، كما يهدف نهج الشراكة الذي يقوم عليه هذا البرنامج إلى إعادة توطين اللاجئين على أراضي الإتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع بناء القدرات في بلدان المنشأ و العبور[3].

خاتمة:

قامت هذه الدراسة على تحليل آليات الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، وهو ما أدى بنا للوصول إلى النتائج التالية:

1-تتعدد وتتنوع العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط ما بين العوامل الإقتصادية، إذ يُعد البحث عن الرزق لتوفير حياة أمنة رغدة من أول الدوافع وأهمها، إلى جانب العوامل الاجتماعية المتمثلة في عدم توفر السلم والأمن الاجتماعي، وهذا بفعل شيوع الظاهرة الطبقية على المستوى القبلي والطائفي أو العرقي،

[1]Jeanna Parkin, the difficult road to the schengen information system II: the legacy of laboratories and the scot for fundamental rights and the rule of law CEPS paper in liberty and security in Europe, CEPS, 2011,p1.

[2] European commission," Schengen information system (SIS)", 15-05-2020 /17:57H, Available at:https://bit.ly/3x4nqsC

[3]علي بلعربي، "أمننة الهجرة في سياسات الإتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي"، مرجع سابق، ص879

والعوامل السياسية المتمثلة أساسا في تنامي حركة اللاجئين بصفة فردية أو جماعية، بفعل الحروب والنزاعات الداخلية الناجمة عن الصراعات العرقية أو العقائدية.

2-تنعكس ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الدول الأوروبية، ففي الجانب الأمني تؤثر سلبا على الأمن الأوروبي بمختلف مستوياته، أما الجانب الاقتصادي فيبرز من خلال اعتبار الظاهرة مشكلة أساسية تؤثر في خلل سوق العمل الأوروبية، أما بالنسبة للانعكاسات الاجتماعية والصحية، فتؤثر على الدول الأوروبية المستقبلة من خلال تكتل المهاجرين غير الشرعيين.

3-عملت الدول الأوروبية على تنويع آليات إستراتيجيتها لمواجهة الهجرة غير الشرعية، ما بين الآليات السياسية والأمنية....

بالمقابل تم الوصول إلى التوصيات التالية:

1-ضرورة تبني إستراتيجية وقائية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، عبر معالجة مسبباتها وخاصة في دول جنوب المتوسط التي تعتبر بمثابة دول المصدر، كالتركيز على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية ..

2-ضرورة تبني الدول الأوروبية لإستراتيجية استعابية للمهاجرين غير الشرعيين،من خلال استيعابهم وإدماجهم في الدول والمجتمعات الغربية، مع مراعاة خصوصياتهم الدينية والثقافية...

3-التركيز على الآليات الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، نظرا لوقوف العوامل الاقتصادية والاجتماعية بشكل أساسي وراء تفشي هذه الظاهرة، وما تشكله من انعكاسات على الدول الأوروبية.

قائمة المراجع:

أولا-المراجع العربية:

1-الكتب:

1- إسماعيل محمد أحمد، **الاستخدام العربي للعمالة المصرية: دراسة مقارنة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1991)

2-جلبي علي عبد الرزاق، **علم اجتماع السكان**،(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005)

3-حمدي شعبان، **الهجرة غير المشروعة "الحاجة والضرورة الملحة"**، ط7، (مصر: مركز الإعلام الأمني، 2001)

4-مجموعة مؤلفين، **ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات**، أعمال المؤتمر الدولي الأول، الجزء الأول (برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 17 و 18 أكتوبر 2019)

4-المخادمي عبد القادر رزيق، **النزاعات في القارة الإفريقية انكسار أم انحسار مؤقت**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005)

5-سلام أحمد رشاد، **الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة**، ط1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2010)

6-السراني عبد الله سعود، **العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم**، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف للعوم الأمنية، 2010)

7-عكروم ليندة، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، (الأردن: دار إبن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011)،

8- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**،(الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008)

2-الرسائل والمذكرات العلمية:

1-بتقة خديجة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية واستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة،2013-2014.

3-الدوريات العلمية:

1- بوكورو منال، مكافحة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، المجلد 9، العدد 3، (ديسمبر 2018)

2- بولسنان سفيان، "الهجرة غير الشرعية والإتحاد الأوروبي: قراءة في أمننة الظاهرة"، **مجلة العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، عدد 55، (2018)

3-بلحماش سليم، الجهود الأورو-متوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، **مجلة العلوم القانونية والإجتماعية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد4، العدد1، (جوان2018)

4-بلعربي علي، "أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي: دراسة تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، المجلد 10، العدد 2، (سبتمبر 2019)

5- بن ورقلة نادية، حني حسين، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الدول الأوروبية وأبعادها الاقتصادية والديمغرافية، **مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 2، العدد2، (جوان 2019)

6- جندلي وريدة، الهجرة غير الشرعية: انعكاساتها الأمنية وسبل مكافحتها بين الواقع والتحديات، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، الجزائر، جامعة المسيلة، المجلد 3، العدد1، (مارس 2018)

7- دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وأليات مكافحتها، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، جامعة الجزائر 3، العدد5، (أكتوبر2014)

8-الدغاري أمبارك إدريس طاهر، مخاطر الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها، **المجلة الليبية العالمية**، كلية التربية، المرج، جامعة بنغازي، ليبيا، العدد8، (نوفمبر 2016)

9- طاهر أميرة، بونيف سامي محمد، ظاهرة الهجرة في المنطقة الأورومغاربية، الحركيات والتداعيات-دراسة في تأثيرات التحولات السياسية ما بعد 2011، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلد7، العدد 2،(2020)

10- لعرباوي نصير ، قرعيش حدة، الأمن الإنساني كمقاربة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، جامعة باتنة1، المجلد5، العدد1،(جانفي 2020)

11-صديقي سعيد ، " تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة :مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية"،**رؤى إستراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، (جوان 2013)

12 – قوراري سارة، دور الإتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، جامعة باتنة1، العدد 10، (جانفي 2017)

13- قط سمير، أطر التعاون الأوروبية – المغاربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في المتوسط الغربي، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 4، العدد 1،(2020)

14-خلفة نصير، مسألة الهجرة غير الشرعية في علاقات التعاون بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، **مجلة الرائد في الدراسات السياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة إبن خلدون تيارت، المجلد1، العدد1،(نوفمبر 2019)

15-غرايبية خليفة مصطفى، هجرة الشباب العربي غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، **مجلة دراسات وأبحاث** ، جامعة الجلفة، المجلد7، العدد19، (2017)

ثانيا-المراجع الأجنبية:

1- books :

1- Parkin Jeanna, the difficult road to the schengen information system II: the legacy of laboratories and the scot for fundamental rights and the rule of law CEPS paper in liberty and security in Europe, CEPS, 2011.

2- Sch äfer Isabel, politiques migratoires et identitaires de l'union europ éenne (UE) dans l'espace euro-m éditerran éen Berlin: Humboldt universitat zu berlin 210

2-Periodicals :

1-Bureau International du travail, Une Approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisée conférence internationale du BIT 92 me session, Rapport n °6. Genève, 2004, pp15-21

2- Commission européenne, Office de coopération Europe Aïd, partenariat euro-méditerranéen : Coopération régionale Panorama des programmes et des projets. Bruxelles, sans date.

3- Mailloux, N. Le criminel triste méconnu de la criminologie contemporaine. Annales internationales de criminologie, vol 22,1984, p12.

3-Internet links :

1-BuonfinoAlessandra, securitising migration,open democracy, 12february, 2004, at:https://bit.ly/3gi4b9o

2-European Commission, Migration and Home Affairs, EUROSUR, https://bit.ly/3tpEtDz

3-European commission," Schengen information system (SIS)", 15-05-2020 /17:57H, Available at:https://bit.ly/3x4nqsC

4-TssakoulaAnastassia, Control de l'Immigration : mythes et réalités. Cultures et conflits .Introduction n °26-27(1997) pp9-14, obtenu en parcourant:https://bit.ly/3x0HxYQ